



IRAQI
Academic Scientific Journals

Al-Rafidain Journal of Political Science

R.J.P.S
مجلة الراfidين للعلوم السياسية
Al-Rafidain Journal of Political Science

ISSN: 3006-7820 (Online) ISSN: 3006-7812 (Print)

◆ University of Mosul ◆ College of Political Science ◆ University of Mosul ◆ College of Political Science ◆ University of Mosul ◆ College of Political Science ◆

*Full Name, Academic Title
& Institutional Affiliation:*

**Assistant Prof. Dr. Moataz Ismail
Khalaf**
*University of Anbar- Center for
Strategic Studies, Iraq*

Corresponding author E-mail:

moataz.ismail1983@uoanbar.edu.iq

DOI: [10.33899/rjps.v2i3.62058](https://doi.org/10.33899/rjps.v2i3.62058)

Keywords:

Australia,
public policy making,
democracy,
Commonwealth,
monarchy

ARTICLE INFO

Article history:

Received:

March 14, 2026

Revised:

April 26, 2026

Accepted:

May 15, 2026

Available online:

June 1, 2026

[Iraqi Academic Scientific Journals](https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal)

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/533>

Mechanisms and Dynamics of Public Policy-Making in the Australian Political System

Abstract

This research seeks to explore the dynamics of public policymaking in Australia by viewing it as a hybrid model where the institutional legacy of the Westminster system intersects with federal democratic practices. The core of the problem lies in the structural complexity resulting from the overlapping and distributed powers between the federal government and the state governments. This has resulted in a policymaking pattern based on continuous consultation and coordinated interaction built on interdependence, rather than centralized decision-making

To achieve its objectives and test its hypotheses, the study adopts a descriptive approach to examine the structural features of the Australian political system, alongside a systemic analytical approach to explore the interactions shaping policy-making at both the federal and state levels.

| Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) |

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

آليات وديناميكيات صنع السياسة العامة في النظام السياسي الأسترالي

أ.م.د. معتز اسماعيل خلف

جامعة الانبار/ مركز الدراسات الاستراتيجية

moataz.ismail1983@uoanbar.edu.iq

الملخص

يحلل البحث آليات صنع السياسات العامة في أستراليا باعتبارها نموذجاً هجيناً يدمج بين إرث نظام وستمنستر الملكي والممارسات الديمقراطية الفيدرالية. وتكمن الإشكالية في التعقيد الناتج عن تداخل الصلاحيات بين المركز والولايات، مما يفرض نموذجاً لصنع السياسات يقوم على التفاوض والاعتماد المتبادل بدلاً من المركزية المطلقة. ولتحقيق أهداف البحث والتحقق من فرضياتها، جرى اعتماد المنهج الوصفي لتحليل بنية النظام السياسي الأسترالي، إلى جانب المنهج التحليلي النظمي لفهم تفاعلات صنع السياسات على المستويين الاتحادي والولائي.

الكلمات المفتاحية: أستراليا، صنع السياسة العامة، الديمقراطية، الكومنولث، النظام الملكي.

المقدمة

تعد عملية صنع السياسات العامة جوهر أو أصل العمل الحكومي، إذ هي الوسيلة التي يمكن من خلالها ترجمة التوجهات السياسية إلى سياسات عامة تخدم حياة المجتمع، وفي النموذج الأسترالي تتعدد قوى عملية صنع السياسات العامة نتيجة التعددية الهوياتية، فضلاً عن التكوين الفيدرالي للدولة، وتعدد الجهات المسؤولة عن عملية رسم السياسات وتنفيذها، أضف إلى تنوع مستويات الحكومات على مستوى الاتحاد الأسترالي.

وفي سياق الملكية الأسترالية التي تعد نموذجاً رائداً للملكيات الديمقراطية، إذ تتخذ عملية صنع السياسة العامة أبعاداً خاصة، تتمثل في جهد الموائمة بين الطابع الرمزي للملكية باعتبارها مؤسسة تاريخية تقليدية تضمن الاستقرار السياسي، وبين آليات الحكم الديمقراطي التي تستند إلى آليات الانتخاب في التمثيل السياسي وتداول السلطة، وهذه الموائمة تجعل من النموذج الأسترالي في صنع السياسات العامة ميداناً خصباً للبحث في آليات وديناميكيات هذه العملية. بناء على ذلك يهدف البحث إلى تحليل آليات ومؤسسات صنع السياسة العامة في النظام السياسي الأسترالي، مع التركيز على الفاعلين الرسميين، وآليات صنع السياسات على مستوى الاتحاد والولايات الأسترالية.

أهمية البحث: تتبع أهمية هذا البحث من التركيز على النموذج الأسترالي في صنع السياسة العامة والذي يجمع ما بين الإرث الملكي البريطاني، الذي يكرس دور الملكية الديمقراطية الدستورية، وبين الممارسات الديمقراطية التي يضمنها النموذج البرلماني للنظام، والذي يعتمد الانتخاب كوسيلة للتداول السلمي للسلطة. وفهم هذا الإطار سيشكل مرجعية أكاديمية لفهم خصوصية هذه التجربة في صنع السياسات واتخاذ القرار ضمن سياق الملكيات الديمقراطية.

إشكالية البحث: تركز إشكالية البحث على مقولة انه على الرغم من تبني أستراليا لنظام قائم على تركيز السلطة في البرلمان إلا إن طبيعة النظام الفيدرالي وتعدد مراكز القوى (الولايات والاقاليم) خلق نوعاً من التشتت في الصلاحيات الدستورية. وتكمن مشكلة البحث في التصادم المفترض بين رغبة المركز في توحيد السياسات العامة وبين استقلالية الولايات مما خلق حالة من التعقيد الشديد في آليات وديناميكيات صنع السياسة العامة في النظام الذي يتبع التاج البريطاني رمزياً، فضلاً عن التعقيد في توزيع الصلاحيات، من هذا ينبع تساؤل مهم هو ما هي آليات وديناميكيات صنع السياسات العامة في أستراليا؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من افتراض أن ديناميكيات صنع السياسة العامة في أستراليا ليست مجرد عملية إدارية خطية، بل هي نتاج تفاعل معقد بين إرث (نظام وستمنستر البريطاني)، وبين مقتضيات الفيدرالية الأسترالية، إذ يؤدي توزيع الصلاحيات

الدستورية وتنامي دور الفواعل غير الرسمية الى خلق حالة من الاعتماد المتبادل بين الاتحاد والولايات، مما يفرض نموذجاً لصنع السياسات العامة يقوم على التعاون الفني والتفاوض المستمر بدلاً من المركزية المطلقة. منهجية البحث: للإجابة على تساؤلات البحث والتحقق من صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال توصيف الإطار العام للنظام السياسي الأسترالي ومميزاته وآليات صنع السياسات العامة في النظام الأسترالي على مستوى الاتحاد والولايات. هيكلية البحث، ينقسم البحث الى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة.

المبحث الاول: إطار مفاهيمي ونظري للسياسات العامة والنظام السياسي في استراليا

يُشكل الإطار المفاهيمي والنظري الركيزة الأساسية لهذا البحث، إذ يسعى هذا البحث إلى تأصيل مفهوم السياسة العامة بوصفها نتاجاً لتفاعلات مؤسسية ومعقدة، مع تسليط الضوء على ماهية النظام السياسي الأسترالي بخصائصه الاتحادية والبرلمانية. ويهدف هذا التأصيل إلى فهم طبيعة التفاعلات التي تحكم عملية صنع القرار في أستراليا، تمهيداً لتحليلها في ضوء المقاربات النظرية المفسرة.

المطلب الاول: ماهية السياسة العامة

أهتم الباحثين والعلماء في حقل العلوم السياسية والسياسات العامة بتعريف السياسة العامة، وأصبح هذا الموضوع من المواضيع التي تلاقي تفاعلاً من مختلف العلوم الأخرى، وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بهذا الحقل المعرفي الحديث على غرار العلوم الاجتماعية، يفتقر مفهوم السياسة العامة الى الاتفاق على تعريف واحد يجمع وجهات النظر المختلفة، إذ لا يزال الحوار المعرفي مفتوحاً حول ماهيته، مما أدى الى ظهور رؤى وتفسيرات تحاول الاحاطة بأبعاده ومجالاته المتداخلة. (حسين، تحليل السياسات العام: التطور والمنهجية، 2018) لذلك سنحاول في هذا المطلب ان نوضح ماهية السياسة العامة ونذكر أهم ما توصل اليه الباحثين من تعريفات في هذا المجال، ونذكر منها تعريف أماني قنديل التي عرفتها -السياسة العامة- على أنها مجموعة من الأهداف أو البرامج الأساسية تصاحبها مجموعة من القرارات التي تحدد كيف نصنع الأهداف وكيف يمكن تنفيذها؟. (قنديل، بلا) وتعرفها وصال العزاوي بأنها "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو مواجهة قضية أو موضوع، وهي أيضاً مجموعة من قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام". (العزاوي، 2001)

وتتعدد المقاربات النظرية في تعريف السياسة العامة تبعاً للمنطلقات الفكرية لكل باحث، إذ يطرح ديفيد إيستون رؤية ترتكز على الدور السيادي للدولة عبر مفهوم "التوزيع السلطوي للقيم" في المجتمع. ومن منظور إجرائي، يصفها جيمس أندرسون بأنها "نهج حركي غائي" يتبناه فاعل أو مجموعة فاعلين للتعامل مع معضلة قائمة. وفي سياق متصل، يربط ريتشارد هوفيربرت بين السياسة والمقاصد العامة، معتبراً إياها محصلة لخيارات يتخذها فاعلون رسميون لتحقيق أهداف مجتمعية شاملة. وعليه، يمكن فهم السياسة العامة باعتبارها منظومة متكاملة من التوجهات التي تغطي قطاعات حيوية كالأمن، والخارجية، والتعليم. فعلى سبيل المثال، يتجسد السعي نحو التحول التقني في الدولة من خلال سياسة تعليمية تخصصية تترجم إلى إجراءات ملموسة، كبناء المعاهد التقنية وتفعيل برامج الابتعاث والتدريب. وفي هذا الإطار، يبرز تمايز جوهرى بين القرار والسياسة، فالقرار يمثل استجابة محددة لموقف طارئ عبر اختيار أحد البدائل المتاحة. ونظراً لأن العملية السياسية تتضمن فاعلين ذوي خلفيات ومصالح متباينة، فإن القرارات قد تعاني من عدم الاتساق أو التضارب. ومن أجل ضمان استقرار النظام السياسي ومنع تخبطه، اعتمدت الأنظمة المعاصرة هيكلية هرمية تضمن تبعية القرارات الفردية لأطر مرجعية أوسع وهي السياسات، وبذلك تعمل السياسة العامة كبوصلة منظمة تضمن تناسق القرارات وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف الكلية للدولة. (المنوفي، 1987)

وتعد عملية صنع السياسات العامة عملية سياسية بالمقام الأول، تختلف في طبيعة إجراءات صنعها من دولة إلى أخرى حسب النظام السياسي، وصلاحيات الأجهزة الرسمية في ذلك، الجهاز الحكومي، البيروقراطية، الإدارة، السلطة التشريعية، وتأثير المؤسسات غير الرسمية في العملية، فضلاً عن الامكانيات والموارد المادية والبشرية المتاحة للدولة. (العيان، 2022)

المطلب الثاني: ماهية النظام السياسي في استراليا (الملكية الدستورية)

أعلنت استراليا دستور الكومنولث في (1901/12/1) - بأنه القانون الاعلى والركيزة الأساسية لنظام الحكم في استراليا- واتبعت النظام البرلماني في اقامة سلطة تنفيذية مسؤولة أمام السلطة التشريعية (البرلمان)، واخذت بالديمقراطية وتعدد الاحزاب (Multi-Party System)، لأن تلك الأحزاب تأخذ بنظام الكابينة الوزارية المعمول به في النظم السياسية البرلمانية. (مولود، 2009) فكما هو معلوم كانت استراليا في السابق مستعمرة لبريطانيا، وعضو تابع لكومنولث الأمم البريطانية، ويعد دستور استراليا هو القانون الأعلى الذي تعمل بموجبه الحكومة الاسترالية، ونص الدستور الاسترالي على أن استراليا دولة فيدرالية برلمانية ديمقراطية، وتمت المصادقة عليه في عام (1901)، ويعد ملك بريطانيا هو الرئيس الرمزي للحكومة الفيدرالية الاسترالية، ويمثل حكومات الولايات الاسترالية الحاكم العام، وعلى الرغم من انه يتمتع دستورياً بصلاحيات واسعة، إلا أنه ملزم عملياً بمشورة كل الوزراء، والمجلس التنفيذي الاتحادي. (الدستور الاسترالي، 1901) ومركز عملية صنع السياسات العامة هو رئيس الوزراء الذي يعمل بمساعدة المجلس الوزاري المصغر على صنع السياسات العامة الاسترالية. ويتوافق مع هذه الهيئة التنفيذية هيئة تشريعية تتكون من مجلسين، هما مجلس العموم ومجلس الشيوخ، ويتكون مجلس العموم الاسترالي من (150) عضواً، أما مجلس الشيوخ فيتكون من (76) عضواً يمثلون الولايات الأسترالية الداخلة في الاتحاد. (توفيق، 2024)

المبحث الثاني: الهيئات الرسمية لصنع السياسات العامة في استراليا

توجد في استراليا تسع حكومات: حكومة وطنية واحدة تمثل الحكومة الاتحادية الأسترالية، وثمانية حكومات فرعية تمثل الجهات التنفيذية في الولايات والاقليم الاتحادية، ولكل حكومة برلمانها الخاص حيث برلمان الحكومة الوطنية الاتحادية هو البرلمان الوطني-، وبرلمانات حكومات الولايات هي برلمانات الولايات الستة، وجمعيتان تشريعتان للأقاليم. تتكون معظم برلمانات الولايات من مجلسين (المجلسين الأدنى والأعلى)، وتُعرف بثنائية المجلسين. أما حكومات كوينزلاند، وإقليم العاصمة الأسترالية (ACT)، والإقليم الشمالي، فتتكون من مجلس واحد. عملياً، يُعدّ مجلسا البرلمان أعلى هيئات سنّ القوانين؛ إذ يجتمعان للإشراف على الحكومات وفرض الرقابة على السلطة. ويمكن للهيئات التشريعية للأقاليم سنّ القوانين، ولكن يمكن أيضاً لبرلمان الكومنولث إلغاء قوانينها أو تقييدها. في غياب مجلس ثانٍ، كما هو الحال في كوينزلاند، وتقع مسؤولية الرقابة على أعمال الحكومة على عاتق المعارضة واللجان البرلمانية. (Chen N. B., Australian Politics and Policy, 2019)

تستند آليات صناعة السياسات العامة في استراليا إلى أدوار وظيفية معينة تضطلع بها مجموعة من المؤسسات السياسية والهيئات الدستورية المعنية، وتكتسب هذه الكيانات شرعيتها وموجبات عملها من الأطر الدستورية والقوانين النافذة التي تحكم اختصاصها، وتصنع هذه السياسات عبر طرق ومسالك اجرائية تتميز بالمنهجية والتتابع الزمني، وتشرف على تطبيقها أجهزة مؤسسية مختصة تلتزم بالمواد الدستورية التي تحكم عملها، وتضطلع هذه المؤسسات بدور محوري في صنع السياسات العامة في النظام السياسي الاسترالي، وهذه المؤسسات هي:

المطلب الاول: المؤسسة التشريعية (البرلمان الاسترالي)

تتكون السلطة التشريعية في النظام السياسي الاسترالي من الملك ويمثله نيابة الحاكم العام، ومجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويطلق عليه مجازاً ببرلمان الكومنولث الاسترالي، وهذا ما اشار إليه (الفصل الاول) من الدستور الاسترالي في المادة (1) المخصصة للسلطة التشريعية الأسترالية. (الدستور الاسترالي، 1901)

هذه العناصر الثلاثة-الملك، ومجلس الشيوخ، ومجلس النواب- مجتمعةً تكون السلطة التشريعية الأسترالية، وهي ما يُميز الأمة باعتبارها ملكية دستورية، وديمقراطية برلمانية، واتحاداً فيدرالياً يُخول البرلمان السلطة التشريعية للكومنولث. وتكون السلطة التشريعية الأسترالية ثنائية المجلس، وهو مصطلح شائع للإشارة إلى البرلمان المكون من مجلسين. (Parliament of /australia) ويعد التمثيل المزدوج ركيزة مهمة في النظم الاتحادية-الفيدرالية-كونه يعطي صورة عن الطبيعة المركبة للدولة التي لا تقتصر في تكوينها على مجموعة الأفراد فحسب، بل تمتد لتشمل كيانات أو كانتونات تتمتع بالاستقلال الذاتي، ومن هنا برز نظام المجلسين كمستلزم وظيفي إذ يعنى الأول بحماية مصالح الولايات أو الاقاليم وضمان توازنها، والثاني يضطلع بتمثيل الإرادة الجماعية للاتحاد بوصفه كياناً موحداً، وبناء على هذا يبقى الهيكل التشريعي الثنائي هو ضمانة مهمة للحفاظ على التوازن بين الهوية المحلية والسيادة الفيدرالية للدولة. (حافظ، 1976)

ويُعد البرلمان مؤسسة ديمقراطية مهمة في النظام السياسي الأسترالي، ويقوم البرلمان الأسترالي على التمثيل السياسي عن طريق الانتخابات، إذ ييتم اختيار أعضائه من خلال عملية انتخابية من قبل مواطنين يعيشون في (150) دائرة انتخابية فيدرالية في أستراليا. (Chen N. B., 2019)

ويقوم البرلمان الأسترالي على ثنائية المجلسين، إذ يقسم إلى:

أولاً: مجلس العموم الأسترالي (مجلس النواب): يتكون مجلس النواب من (150) نائباً منتخبين من قبل الشعب في جميع أقطار الكومنولث الأسترالي وذلك عن طريق الانتخاب السري المباشر.

ولأعضاء البرلمان في مجلس النواب مصالح متضاربة. فهم مكلفون بتمثيل الناخبين الذين انتخبوهم في البرلمان، مع مراعاة المصلحة الوطنية (أو مصلحة الدولة). ولأن معظمهم ينتمون إلى حزب سياسي، فإنهم عادةً ما يظلون مخلصين لسياسات ذلك الحزب وأهدافه. هناك مجموعة متنوعة من المصالح وأنواع مختلفة من الأشخاص الذين يستمع إليهم عضو البرلمان. غالباً ما تكون لهذه المجموعات وجهات نظر مختلفة حول ما يجب فعله بشأن قضية معينة، مما يُسبب توترات.

وللمجلس صلاحيات ومهام موكلة اليه دستورياً يمكن أن نحدد أهمها كما يلي: (AUSTRALIA, – PARLIAMENT of)

1. سنّ وتشريع القوانين وصياغة السياسات: الوظيفة الأساسية لمجلس النواب-، والتي تستغرق معظم وقته، هي دراسة وإقرار القوانين الجديدة والتعديلات أو التغييرات على القوانين القائمة. إذ يحق لأي عضو تقديم مشروع قانون (مشروع قانون)، ولكن معظمها تُقدمها الحكومة. لكي تُصبح مشاريع القوانين قوانين، يجب أن يُقرها كلٌّ من مجلس النواب ومجلس الشيوخ. ويمكن البدء في أيٍّ من المجلسين، ولكن تُقدّم غالبية مشاريع القوانين في مجلس النواب.
2. اختيار الحكومة الأسترالية: بعد الانتخابات، يُصبح الحزب السياسي (أو ائتلاف الأحزاب) المتمتع بالأغلبية البرلمانية في مجلس النواب هو الحزب الذي له حق تشكيل الحكومة. ويُصبح زعيمه رئيساً للوزراء، ويُعيّن الوزراء الآخرون من بين أعضاء الحزب وأعضاء مجلس الشيوخ. وللحفاظ على ثقة مجلس النواب، يجب على الحكومة أن تحظى بدعم أغلبية أعضاء المجلس.
3. نشر وتدقيق عمل الإدارة الحكومية: مناقشة التشريعات وبيانات السياسة الوزارية، ومناقشة المسائل ذات الأهمية العامة، وتحقيقات اللجنة، وطرح الأسئلة على الوزراء (أثناء وقت الأسئلة - في الساعة 2 ظهرًا - يجوز للأعضاء طرح أسئلة على الوزراء دون إشعار بشأن المسائل المتعلقة بعملهم ومسؤولياتهم؛ كما يمكن طرح الأسئلة أيضًا بإشعار للحصول على إجابة مكتوبة).
4. تمثيل الشعب الأسترالي: يحق للأعضاء تقديم عرائض المواطنين ومناقشة همومهم وشكاواهم. كما يحق لهم طرح القضايا التي تهمهم على الوزراء والدوائر الحكومية.

5. التحكم في نفقات وإيرادات الميزانية العامة والرقابة عليها: لا يجوز للحكومة تحصيل الضرائب أو إنفاق الأموال إلا بموجب القانون من خلال إقرار مشاريع قوانين الضرائب والتخصيصات. كما تُفحص النفقات من قِبل اللجان البرلمانية.

ثانياً: مجلس الشيوخ: يطلق على مجلس الشيوخ الأسترالي عدة تسميات تمثل ادواره الوظيفية، فهو كذلك المجلس الأعلى، وهو أيضاً غرفة المراجعة لدوره الرقابي، وهو مجلس الولايات لتمثيله مصالح الاقاليم، ويستند النظام الانتخابي فيه على مبدأ المساواة التمثيلية بين الولايات او الاقاليم الأسترالية، إذ تحظى بتمثيل متعادل بغض النظر عن عدد سكانها. يتألف هذا المجلس من (76) عضواً، يتوزعون بواقع (12) مقعداً لكل ولاية من الولايات الأسترالية الستة، بينما تمثل كل من مقاطعة العاصمة والإقليم الشمالي بعضوين لكل منها، وتتركز الوظائف التشريعية للمجلس على فحص ومناقشة مشروعات القوانين المستحدثة أو التعديلات القانونية المقترحة، فضلاً عن العمل على مداولة القضايا الوطنية المهمة (الحكومة الأسترالية، 2020). وقد كرس الدستور الأسترالي قاعدة التوازن العددي بين غرفتي البرلمان الأسترالي، عن طريق اشتراط ان يكون حجم تمثيل الولاية في مجلس الشيوخ موازياً لنصف عددها في مجلس النواب، والهدف من ذلك هو الحفاظ على استقرار النسبة العددية بين ممثلي الولايات في غرفتي البرلمان، الأمر الذي يضمن التناسق الهيكلي للمؤسسة التشريعية في الاتحاد الأسترالي. (الحمادني، 2017)

يتكون مجلس الشيوخ الأسترالي من عدد من الممثلين عن أقاليم او ولايات الاتحاد الأسترالي يختارهم شعب الولاية مباشرة بواسطة التصويت السري المباشر، وتعد الولاية دائرة انتخابية واحدة، إلى حين تحديد البرلمان خلاف ذلك، إذ أجاز الدستور الاتحادي لبرلمان ولاية (كوينزلاند)، إذا كانت الولاية أساسية أن يضع قوانين تقسم الولاية إلى دوائر وتحدد أعضاء مجلس الشيوخ الذين ينبغي اختيارهم في كل دائرة انتخابية"، لكن المعمول به حالياً هي ان تكون الولاية دائرة انتخابية واحدة. (الأسترالي، 1901) تحسم السياسات العامة في مجلس الشيوخ بأغلبية الأصوات. ولرئيس المجلس صوتٌ مدوليٌّ على جميع المسائل، كما هو الحال مع أي عضو آخر في المجلس، ولا يُعطي صوتاً ترجيحياً. عند تساوي الأصوات، يُرفض السؤال. هذه القواعد مُضمنة في المادة 23 من الدستور. وتُحسم معظم السياسات العامة في مجلس الشيوخ بناءً على الحصول على أغلبية الأصوات. إذ يطرح رئيس المجلس مقترح سياسة عامة تحتاج الى موافقة اغلبية المجلس ليصدر بها قرار، وهنا يصوت الأعضاء إما بالموافقة أو بالرفض تناوباً، ثم يُعلن رئيس المجلس النتيجة بناءً على تقييم الأغلبية من المؤيدين أو الراضين. ويجوز لأعضاء مجلس الشيوخ الطعن في قرار الرئيس بتقسيم الأصوات. إذا طعن عضوان أو أكثر من أعضاء مجلس الشيوخ، ممن أعلن الرئيس أنهم من الأقلية، في قرار الرئيس، يُبلغ الرئيس المجلس بضرورة تقسيم الأصوات ويأمر بقرع الأجراس. تُقرع الأجراس لمدة أربع دقائق لتمكين أعضاء مجلس الشيوخ من التجمع في المجلس. ثم تُغلق الأبواب، ويكرر الرئيس السؤال، داعياً المصوتين لصالح الاقتراح للجلوس على يمين الرئيس، والمصوتين ضد الاقتراح للجلوس على يساره. (البرلمان الأسترالي)

وتتخذ القرارات في مجلس الشيوخ الأسترالي بالأغلبية البسيطة، وهي أكثر من نصف أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين للتصويت، وتحتاج بعض القرارات الى الحصول على الأغلبية المطلقة وهي أكثر من نصف جميع الأصوات الممكنة (39). حيث يتطلب نوعان من القرارات أغلبية مطلقة بموجب النظام الداخلي لمجلس الشيوخ. وهما: قرارات تعليق النظام الداخلي دون إشعار؛ وقرارات إلغاء (أو "إبطال") أمر صادر عن مجلس الشيوخ. (البرلمان الأسترالي)

المطلب الثاني: المؤسسة التنفيذية

أولاً: الملك (رئيس الدولة): على الرغم من السيادة التي تتمتع بها أستراليا كدولة ديمقراطية برلمانية مستقلة تماماً، إلا انها لا تزال تتبنى نظام الملكية الدستورية إذ يعد الملك تشارلز الثالث ملك المملكة المتحدة هو أيضاً ملكاً لأستراليا من الناحية الرسمية، والذي يمارس مهامه من خلال تعيين الحاكم العام ليقوم بتمثيل التاج الملكي (ويكون التعيين مبنياً على إفادة من الحكومة الأسترالية المنتخبة)، يمنح الدستور الأسترالي السيادة التنفيذية للاتحاد الفيدرالي للعاهل البريطاني (والذي يمثله حالياً الملك تشارلز الثالث) إذ

تؤول هذه الصلاحيات دستورياً الى الحاكم العام بصفته نائباً للملك ومفوضاً بالقيام بمهام رئيس الدولة. وعلى الرغم من الطابع الاحتقالي والتشريفي للمنصب إلا أن التاج يمتلك تأثيراً قانونياً في المنظومة السياسية، حيث تعطيه أو تمنحه النصوص الدستورية حق الاعتراض على التشريعات البرلمانية، ونقضها، مما يجعله جزءاً مهماً في عملية صناعة السياسات العمومية. (عبدالعال ن.، صنع القرار التعليمي في مصر وأستراليا: دراسة مقارنة، العدد 14-2008)

ثانياً: الحاكم العام: يتضمن منصب الحاكم العام في الدستور الأسترالي، في مادة السيادة والتي يمثلها منصب (الملك في بريطانيا) فمناصبه-الحاكم العام- هو النائب أو الممثل للتاج البريطاني في الكومنولث حسب المادة الثانية من الدستور الأسترالي، والذي نص على "يكون الحاكم العام الذي تعينه الملكة ممثل صاحب الجلالة في الكومنولث، وبناء على رغبة الملكة ولكن وفقاً لهذا الدستور، تكون له الصلاحيات والوظائف التي ترغب الملكة، كصاحبة الجلالة في منحها له، ويجوز له أن يمارسها في الكومنولث"- الملك الآن. ووظيفة الحاكم العام في النظام السياسي الأسترالي رمزية، كوظيفة الملك في بريطانيا اليوم، فهو الذي يدعو البرلمان للاجتماع ويفض جلساته، وهو القائد العام للقوات المسلحة الأسترالية، ويمثل السلطة التنفيذية للحكومة الاتحادية، فضلاً عما سبق فله حق تعيين رئيس الوزراء والوزراء بعد موافقة الاغلبية في البرلمان الاتحادي. (الارناؤطي ع.، 2017)

ويقوم الحاكم العام في أستراليا بمجموعة من المهام حددها الدستور الأسترالي بتعيين وعزل المستشارين التنفيذيين، وتعيين وعزل وزراء اقسام الخدمة العامة، وتعيين القضاة، وتحديد بدء وانتهاء الدورة البرلمانية، والتصديق على القوانين والأنظمة، فلا يمكن أن تصبح القوانين نافذة من غير المصادقة عليها من قبل الحاكم العام. (خريسان، النظام السياسي الأسترالي والكندي، العدد التاسع)

وتعتمد حكومة كومنولث أستراليا لتطبيقها النظام الاتحادي على المجلس التنفيذي الاتحادي في تنفيذ السياسات العامة الاتحادية، وتحديد أسلوب الإدارة غير المباشر في الولايات والاقاليم الأسترالية، ويتم ذلك بأن تعهد الحكومة الاتحادية إلى موظفي، وحكام، ووزراء الحكومات القطرية إلى تنفيذ السياسات العامة والقوانين والقرارات الاتحادية، في حين نكتفي هي بالدور الرقابي على شكل التنفيذ عبر هذا المجلس. والمجلس التنفيذي الاتحادي عبارة عن مجلس فدرالي يضم ممثلي السلطة التنفيذية في الكومنولث الأسترالي، ويترأس هذا المجلس من قبل الحاكم العام غير أن حضور جلسات المجلس غير ملزمة للحاكم العام، ويمكن التعويض عنه، إذ ينوب عنه نائب المجلس أو أحد الحكام أو المحافظين، كما يضم المجلس التنفيذي الاتحادي في عضويته محافظي الولايات، ووزراءها، والكومنولث، كما ويضم وزراء سابقين يبقون في المجلس حتى بعد ترك الوزارة كأعضاء شرف أو غير رسميين دون أن تقدم لهم الدعوة لحضور جلسات المجلس- دور إستشاري-، إذ يمثل هذا المجلس أحد الدعامات داخل النظام الوزاري على المستوى الفدرالي حيث يتم عن طريقه التنسيق بين الحكومات القطرية والاتحادية في تنفيذ السياسات العامة والرقابة عليها. (ادهم ك.، النظام السياسي الأسترالي، 2007)

ثالثاً: رئيس الحكومة (رئيس الوزراء) والكابينة الوزارية: على وفق الأساس الذي تقوم عليه الانظمة السياسية البرلمانية، يمثل منصب رئيس الحكومة قائد الكتلة البرلمانية الفائزة في الانتخابات، والتي حققت الأغلبية في مقاعد البرلمان، ويعين الحاكم العام رئيس حزب الأغلبية الحزبية في البرلمان رئيساً للوزراء، والمهمة الرئيسية لرئيس الوزراء هي قيادة الحكومة-مجلس الوزراء. (الارناؤطي ع.، الانتخابات البرلمانية في أستراليا 2016، 2017)

ولرئيس الوزراء الأسترالي دور رئيس في النظام السياسي الأسترالي، فهو رئيس الحكومة المباشر، ويشترط في رئيس الحكومة أن يكون رئيس حزب الأغلبية، وقد منحه الدستور الأسترالي مجموعة من الصلاحيات المهمة التي تخص عملية صنع السياسات العامة، من بينها: (ادهم ك.، النظام السياسي الأسترالي، 2007)

1. ترشيح منصب الحاكم العام بموافقة مجلس الوزراء.

2. إقرار البرلمان.
3. مراعاة الإجراءات الشكلية بإقرار التاج البريطاني.
4. الإشراف على كل أشكال ومستويات السلطة التنفيذية في كومنولث استراليا على المستوى الاتحادي، والقطري، ومستوى الأقاليم، والحكومات المحلية، عبر مؤتمر يعقد مرتين، ويشكل هذا المؤتمر سكرتارية تعرف بـ (مجلس الحكومات الأسترالية Council of Australian Governments)، والذي إعتاد على عقده بعد العام 1943، لتنسيق وظائف الحكومات في مسائل الضرائب والموارد.

كما يتأخر رئيس الوزراء المجلس الوزاري المصغر (Cabinet) الى جانب كل الوزارة، لذلك فهو يعمل على مبدأ التجانس داخل الوزارة، ويقوم باختيار قادة الحزب المقربين كأعضاء في المجلس الوزاري المصغر. ويسمى بالكابينة وهو نظام حكم يُعمل فيه في النظام السياسي الأسترالي، إذ تمثل وزارة مصغرة، وهي دستورياً ليس لها وجود كمؤسسة دستورية، وإنما تعتبر بمثابة وحدة صناعة القرارات الأكثر أهمية في الحكومة، وتضم في عضويتها الوزراء الأكثر أهمية الذين يتم اختيارهم من قبل رئيس الوزراء، أما قرارات الكابينة فإنها لا تكتسب الفاعلية إلا من خلال المصادقة عليها من قبل المجلس التنفيذي الاتحادي. ويعد هذا المجلس - المجلس التنفيذي الاتحادي - آلية يتم من خلالها توفير الاستشارة والنصائح الوزارية الى الحاكم العام بخصوص اتفاقية بحاجة الى المصادقة، أو توصية بشأن شخص مرشح لمنصب معين، ومن خلاله يتم القيام بعملية الصياغة الداخلية للقوانين والقرارات والسياسات العامة. أما أعضاء المجلس فهم من الوزراء وسكرتارية البرلمان، يحملون لقب (الشريف). ويرأس المجلس الحاكم العام أو نائبه، ونادراً ما تشهد جلسات المجلس حضور جميع اعضاءه. (خريسان، النظام السياسي الأسترالي والكندي: دراسة عامة)

المطلب الثالث: السلطة القضائية - الدور الرقابي

أكد الدستور الأسترالي على الفصل بين السلطات، وعلى عدم جواز لغير القضاء بممارسة السلطة القضائية، وعدم جواز ممارسة وظيفة أخرى من قبل القضاء، وفسرت المواد (71، 72، 76، 77) عمل السلطات القضائية على مستوى الاتحاد الأسترالي، وحددت العلاقة بين السلطة التشريعية، وحضر قضية ادارة وتنفيذ القوانين المدنية والجزائية واحكام المحاكم القطرية (الولايات)، واجراءاتها القضائية في جميع انحاء الاتحاد الأسترالي بيد السلطة القضائية. (صالح، السلطة في أنظمة الحكم الفيدرالية الديمقراطية: استراليا نموذجاً، 2011)

ومن أهم تكوينات السلطة القضائية في الاتحاد الأسترالي هي:

أولاً: المحكمة الاتحادية العليا: إذ تم انشاء هذه المحكمة لتتولى مهمة تفسير القوانين واصدار الأحكام، ومن بين هذه القوانين هي القوانين التي تعنى بالسياسات التعليمية، فضلاً عن ذلك هي تقوم بإصدار الأحكام الخاصة عند مخالفة هذه القوانين، كما وتختص هذه المحكمة بالرقابة على تطبيق القوانين في الاتحاد الأسترالي، وتتنظر في قضايا المنازعات والفصل في القضايا الاتحادية. ونصت المادة (75) من الدستور الأسترالي على القضايا التي تنحصر الولاية القضائية فيها للمحكمة العليا، وهي القضايا التي تنتج عن أي معاهدة، والقضايا التي تؤثر على عمل الهيئات الدبلوماسية العاملة داخل استراليا، والقضايا التي يكون الكومنولث أو أي شخص يقاضى أو تتم مقاضاته بالنيابة عن الكومنولث، أو القضايا التي يُطلب فيها اصدار أمر قضائي من محكمة عليا أو حضر قضائي أو انذار قضائي ضد موظف عمومي في الكومنولث. (عبدالنبي، 2007)

ثانياً: المحاكم الفيدرالية: فضلاً عن المحكمة الاتحادية العليا تتكون السلطة القضائية الأسترالية من المحاكم الفيدرالية التي تنشأ بموجب القوانين البرلمانية التي تقضي بإنشائها، وتلعب هذه المحاكم دوراً بارزاً في صناعة السياسات العامة الخدمية (التعليمية، والصحية وغيرها)، في استراليا، وذلك عن طريق تفسيرها لقوانين هذه السياسات ومتابعة التنفيذ، واصدار الأحكام الخاصة عند مخالفة تطبيقها. (عبدالعال ن.، صنع القرار التعليمي في مصر واستراليا: دراسة مقارنة، 2007)

وللمحاكم الفيدرالية الولاية القضائية الأصلية والاستثنائية التي تخولها النظر في الاستئناف بأحكام المحاكم الأخرى، بما فيها محاكم الولايات أو الأقاليم في ظروف معينة، وفي احكام محكمة التحكيم الاتحادية، وتتضمن الولاية القضائية للمحكمة الفيدرالية أي مسألة تنشأ عن قانون يضعه برلمان الكومنولث والمسائل التي يلتمس فيها أمر قضاءي أو حضر أو أمر زجري ضد مسؤول في الكومنولث الاسترالي. (الارناؤطي ع.، الانتخابات البرلمانية في استراليا 2016، 2017)

المبحث الثالث: آليات وإجراءات صنع السياسات العامة في النظام السياسي الاسترالي

المطلب الاول: صنع السياسات العامة على المستوى الفيدرالي-الاتحادي

أولاً: عملية تشريع السياسات العامة في استراليا: إن المسار الطبيعي لعملية صياغة السياسات العامة في النظام السياسي الاسترالي هو أن يُعرض مشروع قانون لحل مشكلة عامة، أو تحقيق مطالب المواطنين (مشروع قانون، أو، بمصطلحات الدستور، مقترح قانون) على أحد مجلسي البرلمان، فيقره ذلك المجلس، ويوافق عليه المجلس الآخر (أو يُوافق عليه نهائياً عند إدخال التعديلات) بصيغة مطابقة. وبموافقة الحاكم العام، يصبح مشروع القانون قانوناً برلمانياً. في مجلس النواب، تُعامل جميع مشاريع القوانين كـ"مشاريع قوانين عامة"، أي مشاريع قوانين تتعلق بقضايا السياسة العامة. (PARLIAMENT of AUSTRALIA)

وتتم آلية صياغة السياسات العامة واتخاذ القرارات في النظام السياسي الاسترالي بعد الفراغ من المناقشات داخل البرلمان الاسترالي، ويتم التصويت على المشروعات المقدمة بطريقة الأغلبية البسيطة -الموافقة أو الرفض- وبعد إحصاء عدد الأصوات يتم إعلان نتيجة التصويت من قبل رئيس البرلمان بمسودة يتم إعادة صياغتها لرفعها الى مجلس الشيوخ، أما في حال، إذا كان المشروع يخص تشريع مالي أو ضريبي أو لائحة مالية تخص أعمال الحكومة يتم استدعاء أعضاء من السلطة التنفيذية كالوزراء واللجان التابعة لمجلس الشيوخ لإعطاء انطباع مسبق لمجلس الشيوخ حول مشروع اللائحة، ولضمان عدم الممانعة فيما بعد عند رفعها الى مجلس الشيوخ، والتخلص من احتمال رفض المشروع من قبل مجلس الشيوخ ومن النقاش المطول، ويكتفي بالإقرار، كما أنّ من وظائف مجلس النواب هو تشكيل الوزارة، فحسب الدستور يقوم الحاكم العام بتكليف رئيس الائتلاف أو الحزب الأكبر في المجلس بتشكيل الحكومة، والذي بدوره يقدم قائمة بأسماء وزارته من المجلس، وقد نص الدستور في حال ترشيح نائب لمنصب وزاري يتم التعويض عنه خلال مدة ثلاثة أشهر، وتبقى الوزارة مشكلة طالما بقيت متمتعة بثقة البرلمان، ويبقى البرلمان متمتع بحق مراقبة الحكومة سواء عن طريق المسألة أو الاستجواب، أو عبر مسألة عرض الثقة بالحكومة. (ادهم ك.، النظام السياسي الاسترالي، 2007)

وتتضمن آليات وإجراءات البرلمان الاسترالي عند اقرار السياسات العامة عدة مراحل قبل صدورها على شكل تشريع قانوني

واجب التنفيذ، إذ تمر بالمرحل التالية: (PARLIAMENT of AUSTRALIA)

1. البدء بتقديم مقترح أو مشروع القانون.
2. القراءة الاولى لمشروع القانون.
3. احالة مشروع او مقترح القانون الى مجلس الاتحاد للقراءة الثانية والنظر في تفاصيله.
4. الاحالة الى اللجنة المختصة للحصول على تقرير استشاري بشأن المقترح.
5. إصدار تقرير استشاري في حالة احالة مشروع القانون للتصويت.
6. القراءة الثانية لمشروع القانون.
7. الاعلان عن أي رسالة من الحاكم العام توصي بالتخصيص.
8. جمع المعلومات حول المقترح -دراسة تفصيلية-.
9. تقرير من غرفة الاتحاد واعتماده -بالنسبة لمشاريع القوانين المحالة الى غرفة الاتحاد-.

10. القراءة الثالثة.

11. احوالة مشروع مقترح القانون إلى مجلس الشيوخ للموافقة.

12. اعادة مشروع القانون من مجلس الشيوخ مع او بدون تعديل او طلب.

13. عرض مشروع القانون للموافقة.

أما في حالة عدم موافقة ورفض مجلس الشيوخ لمشروع القانون، والتي تعد شرطاً وجوبياً لصياغة السياسات العامة واحالتها للتنفيذ، أو اقر مجلس الشيوخ القانون بعد الاخذ بالتعديلات التي اقترحها ولم يوافق عليها مجلس النواب، هنا نكون أمام مجموعة من الحلول التي يمكن من خلالها معالجة حالة الانسداد السياسي والتعطيل التشريعي من قبل مجلس الشيوخ، يمكن ان نحددها بالآتي: (الاسترالي، 1901)

1. "للحاكم العام حل مجلس الشيوخ ومجلس النواب في وقت واحد".

2. "يجوز للحاكم عقد اجتماع -جلسة مشتركة- بين أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب"، ويكون التصويت مشتركاً ويجب حصول التعديلات على مقترح القانون بالأغلبية المطلقة-أي النصف+ واحد من العدد الكلي لأعضاء المجلسين- وبعد الحصول على الأغلبية المطلقة يعد مقترح القانون مقراً بحسب الأصول القانونية في مجلسي البرلمان الاسترالي، وهنا يتوجب ارساله إلى الحاكم العامة ليصادق عليه نيابة التاج الملكي. (الاسترالي، المادة 57، 1901)

وتعدّ حالة الاستعصاء البرلماني- هو حالة من الشلل السياسي تصيب المؤسسة التشريعية، حيث يعجز البرلمان عن اتخاذ قرارات حاسمة أو تمرير قوانين أساسية نتيجة الخلافات الحادة بين الكتل السياسية- واحدة من أخطر مراحل التشريع وأبطؤها، إذ يعاب على نظام المجلسين في العادة أنه يجعل العملية التشريعية أكثر بطء، إذ أنّ طبيعة المجلسين تحاول تجنب التشريعات غير المدروسة، أو حتى سيئة الصياغة، ولذلك تكون مشروعات القوانين عرضة لدراسات موسعة ومطولة تقود إلى البطء في التشريع. (ادهم ك.، النظام السياسي الاسترالي، 2007)

ثانياً: عملية تنفيذ السياسات العامة في استراليا: تعد السلطة التنفيذية في استراليا من السلطة التنفيذية المحرك الاساسي لصياغة السياسات العامة، إذ تضطلع بمسؤولية طرح المسارات الاستراتيجية لمعالجة التحديات السياسية والاقتصادية على وفق مبادئ الدستور، وتبدأ ضرورة التدخل الحكومي عند ظهور مشكلة عامة أو أزمة مجتمعية أو موقف يستدعي التدخل، مما يدفع المتضرر الى ممارسة الضغط السياسي طلباً للتدخل الحكومي لحل المشكلة العامة بطريقة رسمية. (اندرسون، 2007)

وتضطلع السلطة التنفيذية متمثلة بالحاكم العام ورئيس الحكومة بمهمة تنفيذ السياسات العامة ومراقبة تنفيذها، وعلى الرغم من أن الدستور الاسترالي قد منح الحاكم العام صلاحيات واسعة جداً في النظام الاسترالي، يمكن تسميتها ب(الإستثنائية)، لكن الواقع العملي يرى أنّ الحاكم في مختلف ممارساته للوظيفة الموكلة دستورياً ملزم بمشورته لكل من المجلس التنفيذي الفيدرالي، ورئيس الوزراء لا بل يمكن تجاوز بعض سلطاته في بعض المجالات -على سبيل المثال لا الحصر- إذ يمكن لمجلس البرلمان تجاوز اعتراض الحاكم العام، وتعطيله لمشروعات القوانين من التصويت على مشروع بالأغلبية لمرحلتين وبالتالي تجاوز دور الحاكم العام، وهو كذلك لا يستطيع عزل أي من الوزراء على الرغم من كونه رئيس السلطة التنفيذية في استراليا، فالواضح أن الممارس الحقيقي للسلطة التنفيذية هو المجلس الوزاري المصغر برئاسة رئيس الحكومة، وعلى الرغم من ربط جميع الأوامر التنفيذية بمصادقه الحاكم العام، إلا أنها في الحقيقة لا تتعدى كونها إجراءات شكلية ومن ثم انعكس هذا التفرد على المسؤولية الحكومية، ورغم طبيعة وشكل النظام البرلماني الذي يقوم على الازدواج داخل السلطة التنفيذية، وهذا انعكس على الاستقرار السياسي داخل السلطة التنفيذية، وحال دون ازدواجها في الواقع العملي مما جلب معه الاستقرار السياسي في النظام الاسترالي. (ادهم ك.، 2007)

وهناك مسؤوليات وسياسات عامة تختص بها الحكومة الاتحادية في استراليا بعيداً عن أي تدخل من قبل الولايات الأسترالية، ويمكن ان نحدددها بإدارة الاقتصاد الوطني، والضرائب، والهجرة والمواطنة، وخدمات البريد وشبكة الاتصالات، ومساعدة الحصول على العمل، والضمان الاجتماعي (المعاشات ودعم الأسر)، والدفاع، والتجارة والتبادل التجاري، والمطارات والسلامة الجوية، والشؤون الخارجية (العلاقات مع الدول الأخرى). (الحكومة الأسترالية، 2020)

ومن المآخذ على النظام البرلماني الأسترالي هي تعطيل إقرار السياسات العامة داخل البرلمان، وتوقف عملية التشريع، بسبب مرور التشريع بأليات توقيفية وتعطيليه من قبل مجلس الشيوخ، واجراءات المراجعة داخل مجلس النواب، ثم قدرة الحاكم العام على تعطيل تشريع السياسات العامة وفقاً لما منحه الدستور من حق في ذلك، وهذا يؤدي الى اصابة العملية التشريعية بالشلل وهذا يؤدي الى وصف عملية صنع السياسات العامة في استراليا بالبطيئة.

المطلب الثاني: صنع السياسات العامة في الولايات والإقاليم الأسترالية (على المستوى المحلي)

تعد أستراليا دولة فيدرالية وفقاً للدستور الصادر عام 1901، وتتكون الفيدرالية الأسترالية من ست ولايات (أكثرها كثافة سكانية هي نيو ساوث ويلز وفكتوريا، حيث تضمان 60% من عدد سكان الاتحاد)، وإقليمين رئيسيين وسبع مناطق مدارة، إذ يتمتع كلٌ منها بسلطات تشريعية وتنفيذية مستقلة في مجالات معينة على وفق القواعد الدستورية المنظمة. وتشخص عملية واليات صنع السياسات في الولايات الأسترالية أنها عملية تتسم بالتعقيد نتيجة تأثرها بالتوازن بين السلطات الاتحادية والمحلية، وبالعوامل السياسية، والاقتصادية والاجتماعية المحيطة. فلكل ولاية برلمان خاص بها، قد يكون ذا غرفة واحدة أو غرفتين، وحكومة تنفيذية يرأسها رئيس وزراء الولاية (Premier)، إضافة إلى جهاز إداري يتولى تنفيذ القرارات السياسية. وللولايات الأسترالية صلاحيات كبيرة في سياسات التعليم، الصحة، الشرطة، المواصلات، والتخطيط العمراني، مع وجود ارتباط مالي وتشريعي بالحكومة الاتحادية. وقد رفض مؤسسو الاتحاد الفيدرالي الأسترالي الاخذ بالنموذج الكندي الذي ينطوي على توزيع مركز نسبياً للسلطات، وأخذوا بالنموذج الأمريكي بتحديد لائحة محدودة من السلطات الفيدرالية الخالصة، ولائحة كبيرة من السلطات المتلازمة، وترك السلطات والصلاحيات المتبقية غير المحددة لحكومات الولايات، ومع ذلك فقد تطور الاتحاد الفيدرالي الأسترالي على ارض الواقع بحيث غدا اتحاداً فيدرالياً أكثر مركزية ولاسيما فيما يتعلق بالتدابير المالية، أما من حيث السلطات القانونية فثمة عدم تماثل بين الولايات الأسترالية. (واتس، 2006)

يُعد النظام الفيدرالي من السمات المميزة للحكومة الأسترالية، وعاملاً مهماً في السياسة الأسترالية. وكما هو الحال في الاتحادات الفيدرالية الأخرى، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وسويسرا وألمانيا والهند، فإن أستراليا لديها مستويان حكوميان مُحددان دستورياً: الكومنولث والولايات. وكلٌ منهما مسؤول أمام المواطنين، ومُخوّل لوضع السياسات وتنفيذها. وهذا ما يميز أستراليا عن الدول ذات النظام الواحد مثل المملكة المتحدة ونيوزيلندا وفرنسا والسويد وإندونيسيا، حيث تُمسك حكومة وطنية واحدة بجميع السلطات السيادية. (Chen N، Australian Politics and Policy، 2017)

وهناك ست ولايات وإقليمين-مقاطعتين- في البر الرئيس الأسترالي، ولكل ولاية دستورها وبرلمانها الخاص بها، ومقار حكومات الولايات والإقاليم-المقاطعات- هي عواصمها، ويُعرف قائد حكومة الولاية باسم حاكم الولاية (Chief Minister). وتعمل حكومة الولاية بطريقة مماثلة لعمل الحكومة الأسترالية، وفي كل ولاية يمثل الحاكم ملك استراليا. ولدى الولايات حقوق معترف بها في الدستور الأسترالي على عكس الاقاليم التي لا تتمتع بذلك. وتتمتع الولايات الأسترالية بسلطة سن القوانين بنفسها، في حين الحكومة الأسترالية تغيير قوانين اقليم ذاتي الحكم أو إلغائها في أي وقت تشاء. (الحكومة الأسترالية، 2020)

وتختلف صلاحيات الحكومات في الولايات والمقاطعات الأسترالية إذ تمتلك الحكومة الفدرالية صلاحيات أوسع في المقاطعات أكثر من الولايات، وهذه المقاطعات هي مقاطعة أراضي العاصمة (كانبرا) التي تعد مركز الحكومة الفيدرالية، ومقاطعة أراضي الشمال وعاصمتها (داروين). ((Arabic))

وقد استمد المشرع الدستوري في استراليا نظريته لبناء السلطات في الدولة الأسترالية من نظرية السلطة المطبقة في الولايات المتحدة الأمريكية المتضمنة مبادئ توزيع السلطات الثلاث-التشريعية والتنفيذية والقضائية- بين هيئات متعددة، الهدف من ذلك هو الحد أو تقليص استعمال القوة تعسفاً ومنع استبداد السلطة، وتحقيق الحرية للأفراد. (صالح، السلطة في أنظمة الحكم الفيدرالية الديمقراطية: استراليا نموذجاً، 2011)

يقوم النموذج الفيدرالي في استراليا على استراتيجية توزيع الصلاحيات ومشاركتها بين مختلف مفاصل الجهاز الاداري، من خلال اسناد مهام محددة للمستويات المحلية مع الحفاظ على وحدة الهيكل الاداري العام الذي تترأسه السلطة المركزية. ويتجسد هذا المنحنى اللامركزي في النظام الاسترالي عبر اعطاء الصفة القانونية الاعتبارية للأقاليم التي يتكون منها الاتحادي الاسترالي، واعطائها مجالاً واسعاً من الاستقلال الوظيفي والمالي والتنظيمي لإدارة شؤونها الخاصة. لكن طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية الأسترالية والأقاليم والولايات الأسترالية تحكمها طبيعة الافضلية للقانون والقضاء الفيدرالي على قانون وقضاء الولايات والأقاليم، فللمركز سلطة مراقبة جميع الأحكام التي يصدرها القضاء في الولايات الأسترالية، ومن جهة أخرى للحكومة الفيدرالية السلطة الحصرية في مسائل الدفاع والمالية والشؤون الخارجية على وفق المادة (92) من الدستور الاسترالي.

إن المقاطعات أو الأقاليم الداخلة في الاتحاد الاسترالي تحظى بقسط واسع من السيادة الداخلية، وبذلك فهي تتفرد بصنع السياسات العامة التي تتنبع من مشاكلها الخاصة، على وفق قواعد دستورها الداخلي، وتبدأ عملية صنع السياسات العامة على مستوى الاقاليم بتحضير مشروع قانون لحل مشكلة عامة، من قبل حكومة الاقليم، أو باقتراح اعضاء السلطة التشريعية الاتحادي الممثلين عن الاقليم، إذ يقدم الى مجلس النواب لتشريعته ثم عرضه على مجلس الشيوخ للموافقة أو اقتراح التعديلات على المقترح. ولحكومة الولايات والمقاطعات مسؤولية كاملة على السياسات العامة في المجالات الصحية والمستشفيات، وقضايا التعليم والمدارس، وادارة الغابات، وادارة الطرق والسكك الحديدية، وخدمات الشرطة والاسعاف، والنقل العام داخلها. (الحكومة الأسترالية) ويوصف البرلمان الذي لا يملك فيه الحزب الحاكم أغلبية مطلقة بأنه "برلمان معلق"، إلا أن هذه النتيجة، وإن كانت نادرة على المستوى الوطني، شائعة جداً في حكومات الولايات في أستراليا، كما هو في حكومات الأقلية في السنوات الأخيرة في تسمانيا وكوينزلاند وجنوب أستراليا وغرب أستراليا وإقليم العاصمة الأسترالية. ويتمتع أعضاء البرلمان غير الحكوميين بالقدرة على التأثير على السياسات بطرق متعددة. على سبيل المثال، يمكنهم: التصويت على التشريعات، وهو أمر غالباً ما يكون ضرورياً في المجالس العليا أو حكومات الأقلية لإقرار أو رفض مشروع قانون، وإدخال تعديلات على التشريعات، والمشاركة في اللجان البرلمانية وعمليات التحقيق، والتأثير على الرأي العام. في حين أن رؤساء الوزراء قد يتمكنون من استخدام سيطرتهم على أحزابهم لمنع النقاش حول بعض القضايا، إلا أنهم لا يملكون القدرة على منع أعضاء الأحزاب السياسية الأخرى من بدء هذه المناقشات نفسها في البرلمان. عندما يُستخدم نفوذهم استراتيجياً، ويتمتع أعضاء البرلمان غير الحكوميين بالقدرة على إحداث تأثير كبير على القرارات السياسية الفردية. (Denniss, 2013)

أما تكوين الهيكل التشريعي القطري، فهو مكون من ثمانية برلمانات قطرية، وهي من حيث الشكل تنقسم الى نوعين: (ادهم ك.، النظام السياسي الأسترالي، 2007)

النوع الأول: هو الهيئات التشريعية ثنائية المجلس (bicameral)، أي أنّ السلطة التشريعية فيها تجمع بين المجلس التشريعي (مجلس النواب)، والجمعية التشريعية (مجلس الشيوخ)، وتضم برلمانات كل من (نيو ساوث ويلز، فكتوريا، استراليا الجنوبية، استراليا الغربية، تاسمانيا).

النوع الثاني: هي الهيئات التشريعية أحادية المجلس (unicameral)، وتتكون السلطة التشريعية فيها من مجلس واحد يعرف بـ(الجمعية التشريعية)، ويضم برلمانات كل من (كوينزلاند) منذ العام 1922، إقليم العاصمة الفدرالية، وإقليم الشمال. فالأقطار التي تتكون سلطاتها التشريعية من مجلسين فضلاً عن الجمعية التشريعية في (كوينزلاند)، تعتمد في إنشاءها لسلطاتها التشريعية على دساتير قبطية تحدد سلطات المجلسين، وطريقة انتخاب أعضائها والشروط الواجب توفرها في المرشحين لعضويتها.

وتمارس برلمانات الولايات والاقليم، على اختلاف أشكالها خمسة اختصاصات أساسية تحدد السياسات العامة التي تضطلع بها، وهذه الاختصاصات هي: القيام بوظيفة تشريع القوانين وصياغة السياسات، وصنع القوانين المنظمة داخل الولاية، وإقرار الاعتمادات المالية لقيام الحكومة القبطية بوظائفها ومنها تنفيذ السياسات العامة، والتمثيل السياسي لأبناء الولاية، وتشكيل الوزارة التي تكون منبثقة من برلمان الولاية أو الاقليم، وهي بذلك لا تختلف عن البرلمان الاتحادي. (ادهم ك.، النظام السياسي الاسترالي، 2007)

أما الهيئة التنفيذية في الولايات الأسترالية فتتكون من المحافظ-الحاكم-، ورئيس حكومة الولاية وتعمل حكومات الولايات بطريقة مماثلة لعمل الحكومة الأسترالية، وفي كل ولاية يمثل الحاكم ملك استراليا، ويقوم الحاكم العام بتعيين مدير مندوب للمقاطعة الشمالية يشابه دوره ومسؤولياته دور ومسؤوليات حاكم الولاية. وتنقسم الولايات والمقاطعة الشمالية إلى مناطق حكومات محلية، والتي قد تعرف بإسم المدينة، أو المقاطعة، أو البلدة، أو البلدية، ولكل منطقة منها مجلسها المحلي الخاص. والمجالس المحلية مسؤولة عن تخطيط السياسات العامة والخدمات، ومسؤولة عن توصيلها إلى المجتمع المحلي، وتختص الولايات بسياسات الطرق وحركة المرور، والمجاري والصرف الصحي، وفحص الاطعمة واللحوم، والتعليم، والصحة، وتراخيص البناء، وسياسات البيئة المحلية. (الاسترالية، 2020)

وتتمتع استراليا بديمقراطية واسعة ولا مركزية واضحة في صنع السياسات العامة على مستوى الولايات خاصة في الشؤون الخدمية الخاص بها كما سبق القول، حيث يقع العبء الأكبر على حكومات الولايات الستة والإقليم الأستراليان في إدارة وتنظيم سياسات التعليم والصحة والبيئة وغيرها من شؤون الخدمات الخاصة بكل ولاية، إذ تقوم كل وزارة برسم السياسة العامة الخاصة بها، وتحديد الأهداف العامة التي تريد أن تحققها، ووضع الخطط والاستراتيجيات المستقبلية، ودعم الخدمات العامة، وتحديد الموازنات لتنفيذ السياسات، وكل هذه السياسات تقوم بها كل ولاية على حده، وتضلع كل وزارة بإدارة وتنظيم السياسات الخاصة بها وفقاً لمتطلبات واحتياجات الولاية الموجودة بها والمسؤولة عن خدمات معينة. ويرأس كل وزارة في الولاية وزير يمثل قمة الهرم الإداري في الوزارة وهو المسؤول عن ادارة الوزارة وشؤونها داخل الولاية أو الاقليم ويعاون الوزير نائب الوزير، وبعض المكاتب الوزارية والسلطات القانونية ويعين من قبل رئيس الوزراء ويكون من بين اعضاء البرلمان في الولاية. (عبدالعال ن.، 2008) وهناك مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر على عملية صنع السياسات العامة في الولايات الأسترالية يمكن أن نذكر منها التالي:

1. البنية الفيدرالية: حيث أن القواعد الدستورية تحد بشكل واضح من صلاحيات الولايات الأسترالية في صنع السياسات العامة، خاصة في القضايا المحصورة دستوريا من ضمن صلاحيات الحكومة الفيدرالية. فضلاً عن ان للسياسات المركزية العلوية على سياسات الولايات وقراراتها السياسية. (الاسترالي، المادة 57، 1901)

2. المحددات السياسية: وخاصة مواقف الأحزاب السياسية المشكلة للحكومة، والتي في المعارضة من السياسات العامة، إذ تلعب الأحزاب السياسية في استراليا أدواراً حقيقية وفعالة في عملية صنع القرارات والسياسات العامة، عن طريق أعضاء هيئة الأحزاب بالبرلمان، أو عن طريق عضويتهم في الوزارات خاصة وزارات التعليم والصحة والبيئة، أو من خلال الضغط السياسي الذي تمارسه حول السياسات العامة. (عبدالعال ن.، صنع القرار التعليمي في مصر واستراليا: دراسة مقارنة، 2008) فضلاً عن جماعات الضغط والمصالح، والاعلام والرأي العام وهي تعد محددات ذات تأثير كبير في عملية صنع السياسات في الولايات الاسترالية.

3. المحددات الاقتصادية: سجّلت استراليا نمواً اقتصادياً أبطأ من المتوقع خلال الربع الأول من عام 2025، وسط أضرار خلفتها الكوارث الطبيعية وضعف في الاستهلاك المحلي، إلا أن التوقعات تشير إلى تحسن نسبي في الأداء الاقتصادي خلال النصف الثاني من العام. وبحسب تقرير حديث صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لأستراليا بنسبة 1.8% خلال عام 2025، متجاوزاً متوسط النمو في دول المنظمة البالغ 1.4%. وسجّلت بيانات مكتب الإحصاءات الأسترالي نمواً فصلياً بلغ 0.2% فقط في الأشهر الثلاثة الأولى من 2025، مقارنة بـ 0.6% في الربع الأخير من 2024، وهو ما وصفه خبراء الاقتصاد بأنه "أداء ضعيف"، في ظل التحديات المحلية والعالمية. (بالعربي، 2025). ومما يمكن ملاحظته أن صنع السياسات العامة في استراليا تواجه تحديات مثل تباطؤ النمو العالمي، وانخفاض أسعار السلع الأولية، والتغيرات الديمغرافية، والمشكلات البيئية مثل التغير المناخي. لكن مع ذلك، لا زال الاقتصاد الأسترالي يتمتع بقوة أساسية ويتحدى هذه التحديات بفضل التنوع والمرونة والابتكار. (القدس، 2025)

4. الازمات والكوارث الطبيعية: أظهرت تقديرات حديثة صادرة عن وزارة الخزانة الأسترالية، أن الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها البلاد منذ مطلع العام الجاري 2025، تسببت في خسائر اقتصادية مباشرة قدرت بنحو 2.2 مليار دولار أسترالي، مشيرة إلى أن الجزء الأكبر من هذه الخسائر سجّل خلال الربع الأول من العام؛ نتيجة لتأثيرات واسعة طالت قطاعات حيوية، في مقدمتها تجارة التجزئة وإنفاق الأسر. وفي السياق ذاته، أوضحت منصة "دياستر أسيسيت" الحكومية أن استراليا شهدت منذ بداية العام الجاري نحو 27 كارثة طبيعية، شملت أعاصير وفيضانات وحرائق غابات وعواصف شديدة، فيما لا تزال آلاف طلبات التعويض قيد المراجعة لدى مجلس التأمين الأسترالي. (السبق، 2025)

5. المحددات الاجتماعية والثقافية: إذ تتمتع استراليا بتنوع ثقافي وقيمي كبير، وتتميز كل ولاية بتنوعها الخاص بها، وهذا التنوع يحد من قدرة صانع القرار السياسي الأسترالي على اتباع نهج واحد في كل الولايات، فما يمكن تطبيقه في ولاية ما، لا يمكن تطبيقه في ولاية أخرى نتيجة الهويات والمحددات الثقافية في كل ولاية. ويمكن أن نحدد الهويات في استراليا في ثلاث أشكال هي: (حمدان، يناير 2005)

أ- الهوية الطبيعية لسكان البلاد الأصليين، هذه الهوية التي امتدت لآلاف السنين وعبرت عن نمط حياة الأبروجينيين وشكل انتظامهم الاجتماعي وعاداتهم وتقاليدهم.

ب- هوية استراليا البيضاء "العنصرية"، أي الهوية الانكلوسكسونية، المرتبطة عضويًا بالتاج البريطاني وتداعياته المختلفة، وبالأخص على الصعيد الثقافي.

ت- الهوية الأسترالية المتعددة الهويات، وهي بجوهرها هوية وطنية متميزة، تطمح موضوعياً، وبعيداً عن الانتهازية السياسية، إلى تمثيل المتغيرات النوعية الهائلة في بنية الكيان الأسترالي الجديد والمجتمع الدولي، وذلك من خلال إعادة انتاج هوية تعبر عن تداخل جدلي لثلاثة مكونات ثقافية رئيسية خاصة (السكان الأصليين، المجتمع الأبيض، الجماعات الاثنية المختلفة). (العقاد،

1983)

مما سبق يتضح أن النظام السياسي الأسترالي في الولايات والاقاليم يتبع نمط اللامركزية في عملية صنع السياسات العامة في المجالات الخدمية-التعليم، الصحة، البيئة، الخ- إذ يتجه النظام نحو المزيد من اللامركزية في صنع القرارات السياسية التي تخرج عن صلاحيات السلطة المركزية واعطاء الولايات والاقاليم حرية أكبر في صناعة القرارات الخاصة بها مما يسهم في نجاح السياسات العامة في تحقيق أهدافها المنشودة.

الخاتمة

يعد النظام الأسترالي نموذجاً لفهم آليات صنع السياسات العامة في الملكيات الديمقراطية، إذ يبرز في هذا النموذج التوازن بين الرمزية الملكية التقليدية وآليات الديمقراطية الحديثة، وتكشف لنا من خلال البحث في آليات وديناميات صنع السياسات العام في النموذج الأسترالي عن شبكة معقدة من التفاعلات السياسية بين المؤسسات العامة-التشريعية والتنفيذية والقضائية- على مستوى الاتحاد والولايات الأسترالية، فضلاً عن الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والاعلام والرأي العام الأسترالي الذي يعد الصانع الأول للسياسات العامة عن طريق الضغط على الحكومة لإيجاد حلول ناجعة للمشاكل العامة. ولوحظ من خلال هذا البحث أن آليات صنع السياسات العامة في النظام السياسي الأسترالي تتسم بدرجة عالية من المؤسسية والمرونة إذ تتداخل وتتشابك القواعد الدستورية مع الممارسة العملية لتصنع بيئة تسمح بمشاركة فعالة لمستويات الحكم المختلفة، الاتحادي والولائي-الولايات- والمحلي، فالطبيعة الفيدرالية للنموذج الأسترالي تعطي تصوراً يفهم الباحثين طريقة توزيع الاختصاصات في عملية صنع السياسة العامة الأسترالية. وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات يمكن أن نذكر منها أهمها:

1. يتمتع النظام السياسي الأسترالي بثنائية رمزية وفاعلية، إذ يجمع النموذج الأسترالي بين الرمزية الملكية التي تضمن الاستقرار السياسي، وبين الممارسة الفاعلة للمؤسسات الرسمية في صنع السياسات العامة والتي تنحصر بيد المؤسسات الديمقراطية المنتخبة.
2. يعتمد النظام السياسي الأسترالي على حوكمة السياسات العامة، إذ يعتمد في صنعها على مؤسسات قوية وراسخة وسيلتها الشفافية والمكاشفة في كل مراحل صنع السياسات العامة مما يعزز ثقة المواطن الأسترالي في النظام ويكرس مبدأ المساءلة والتقييم المستمر.
3. للسلطة التشريعية دور مهم في صنع السياسات العامة في استراليا، إذ تنحصر عملية التشريع بيدها، كما أن لها دور رقابي على عملية التنفيذ على مستوى الاتحاد والولايات والاقاليم الأسترالية.
4. وللسلطة التنفيذية دور مهم في عملية تنفيذ السياسات الأسترالية ومتابعة التنفيذ على مستوى الولايات والاقاليم التنفيذية، فهي من يقترح السياسات العامة على السلطة التشريعية لقرارها وهي المسؤولة أمامه عن حسن تنفيذها وعن مدى تحقيقها لأهدافها التي وضعت من أجلها.
5. يظل التفاعل بين الحكومة الاتحادية والولايات والاقاليم الأسترالية أحد أهم محددات صياغة السياسات العامة وتنفيذها ومراقبتها.
6. إن البحث في صنع السياسة العامة في النموذج الأسترالي يؤكد نجاح التجربة الأسترالية، ليس فقط بسبب وضوح الهدف من رسم السياسة العامة، وإنما ينبع ذلك من قدرة النظام السياسي الأسترالي على خلق بيئة ملائمة لمشاركة كل الاطراف-السياسية، والاجتماعية- في عملية اتخاذ قرارات السياسات العامة. ومن خلال البحث يمكن أن نعطي قراءة أعمق لتجربة أستراليا في صنع السياسة العامة، والتي تعد نموذجاً يمكن الاستفادة منه في بناء عمليات صنع سياسات أكثر شفافية وفاعلية في بيئات سياسية مختلفة، خاصة في المجتمعات التي تعاني من التنوع الهوياتي.

الشكر والتقدير: يرغب المؤلف في التعبير عن تقديره لكل من زوده بالمصادر والمعلومات اللازمة لهذه الدراسة.

تضارب المصالح: يقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب في المصالح يتعلق بالبحث.

تمويل الورقة البحثية: يصرح المؤلف بأنه لا يملك أي مصالح مالية متضاربة أو علاقات شخصية معروفة من شأنها أن تؤثر على العمل المذكور في الورقة.

المصادر

- Chen, N. B. (2019). *Australian Politics and Policy*. SYDNEY: University Press.
- Denniss, S. M. (2013). *AN INTRODUCTION TO AUSTRALIAN PUBLIC POLICY THEORY AND PRACTICE Second Edition*. New York: CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS.
- Nicholas Barry & John R. Butcher Chen. (2017). *Australian Politics and Policy*. Sydney : University Press.
- PARLIAMENT of AUSTRALIA. (n.d.). *House of Representatives Practice, 7th edition, Chapter 10-Legislation*.
- استراليا بالعربي. (2025). *استراليا بالعربي*. تاريخ الاسترداد 818, 2025، من <https://www.sbs.com.au/language/arabic/ar/article/is-australia-doing-better-than-its-peers-economically-the-answer-is-complicated/h2k1d8i6b>
- البرلمان الأسترالي. (بلا تاريخ). *ادلة اجراءات مجلس الشيوخ الدليل رقم (3)، التصويت في مجلس الشيوخ*. سيدني: البرلمان الأسترالي.
- الحكومة الأسترالية. (2020). *المواطنة في استراليا: ميثاقنا المشترك*. استراليا: الحكومة الأسترالية.
- الدستور الأسترالي. (لعام 1901 شاملاً تعديلاته لعام 1985). المادة 7. استراليا.
- العيفة سالمى. (2018). *السياسة العامة والفساد السياسي: مقارنة نظرية*. مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد (17)، جامعة الجزائر - الجزائر.
- اماني قنديل. (بلا). *تحليل السياسات كأحد مداخل النظم السياسية*. تأليف علي الدين هلال واخرون، اتجاهات حديثة في علم السياسة. مركز البحوث والدراسات. القاهرة.
- انور عبدالغني العقاد. (1983). *القارة الأسترالية: دراسة اقليمية*. الرياض: دار المريخ للنشر.
- باسم خريسان. (العدد التاسع). *النظام السياسي الأسترالي والكندي*. مجلة اهل البيت. العدد التاسع.
- جريدة سبق. (بلا تاريخ). *الكوارث الطبيعية تكبد الاقتصاد الأسترالي نحو 2.2 مليار دولار عام 2025*. تاريخ الاسترداد 2025، من <https://sabq.org/world/6o29ilcysj>
- جريدة القدس. (2025). *أهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد الأسترالي*. تاريخ الاسترداد 8, 19, 2025، من <https://www.alquds.com/ar/posts/110356>
- جيمس اندرسون. (بلا تاريخ). *صنع السياسة العامة*. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.
- رعد قاسم صالح. (2011). *السلطة في أنظمة الحكم الفيدرالية الديمقراطية: استراليا نموذجاً*. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (35). الجامعة المستنصرية.
- رونالد ل. واتس. (2006). *الأنظمة الفيدرالية*. (ترجمة: غالي برهومة واخرون) كندا: منتدى الاتحادات الفيدرالية-شبكة دولية للفيدرالية-المعهد الديمقراطي الوطني.
- سيف نصرت توفيق. (2024). *مكانة القوى المتوسطة في النظام الدولي: المقومات والافاق المستقبلية (استراليا نموذجا)*. المجلة السياسية والدولية. العدد (58)، كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية.
- عبدالكريم عبدالصاحب حسن الحمداني واحمد حميد عباس الارناؤطي. (2017). *الانتخابات البرلمانية في استراليا 2016*. المجلة السياسية والدولية. العدد (35-36). كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية.
- علي حمدان. (كانون الاول/يناير 2005). *اشكالية الهوية والانتماء لسلسلة الاستراليون العرب*. سيدني: المركز الأسترالي العربي للدراسات (AACPS).
- فيصل المناور ومنى العليان. (2022). *بناء السياسات العامة*. سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية. العدد (157). الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- كمال المنوفي. (1987). *اصول النظم السياسية المقارنة*. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.
- كمال حسين ادهم. (2007). *النظام السياسي الأسترالي*. رسالة ماجستير غير منشوره. بغداد: كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد.
- محمد عمر مولود. (2009). *الفدرالية وامكانية تطبيقها كنظام فيدالي*. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.

- محمود محمد حافظ. (1976). *الوجيز في النظم السياسية*. القاهرة: دار النهضة العربية.
- مها يحيى محمد احمد حسين. (يناير, 2018). تحليل السياسات العام: التطور والمنهجية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*, العدد الاول-المجلد الخامس والخمسون.
- نبيل سعد خليل واحمد عبدالنبي عبدالعال. (سبتمبر 2008). صنع القرار التعليمي في مصر واستراليا: دراسة مقارنة. *مجلة كلية التربية*. العدد (14). جامعة بني سويف-مصر.
- وصال نجيب العزاوي. (2001). *السياسة العامة: دراسة نظرية نظرية في حقل معرفي جديد*. بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية-جامعة بغداد.
- يزن خلوق محمد. (2016). *الاحزاب السياسية وصنع السياسات العامة*. بغداد: مكتبة السنهوري.